



توقعات صندوق النقد الدولي حول النمو في دول الشرق الأوسط

النمو الاقتصادي لمنطقة الشرق ال الأوسط وشمال افريقيا مرأة لاقتصاد العالمي



يؤكد صندوق النقد الدولي في تقريره الاخير عن النمو الاقتصادي العالمي ان العوامل الدولية التي تؤثر على آفاق الاقتصاد على مستوى العالم، ترسم بدورها لوحة النمو في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا الشمالية. ويرى خبراء الصندوق ان النمو في هذه المنطقة سيبلغ معدل %٣,٥ هذا العام ثم يرتفع إلى %٣,٦ في ٢٠١٨ ، وهذه الارقام تعكس تحسنا واضحا مقارنة بعام ٢٠١٦ الذي سجل نموا بنسبة %١,١ فقط. ويحمل التقرير الجديد اخبارا جيدة وخصوصا بالنسبة إلى المخاطر التي تهدد الآفاق العالمية والتي تظل، رغم التحسن، ماثلة نحو الانخفاض ومنها خصوصا المخاطر المتعلقة بالانطوانية الخامانية واحتمالات عودة السياسة النقدية الأمريكية إلى طبيعتها السابقة وبوتيرة أسرع من المتوقع. وهذا ما ينذر بتشديد الشروط المالية العالمية وارتفاع الفائدة وتحسين سعر الدولار.

اما بالنسبة لاسواق النفط فان آفاقها تظل مشوبة بحال من عدم اليقين. صحيح ان اتفاق الدول النفطية الكبرى على خفض الانتاج قد ساهم بالتأكيد في رفع سعر البرميل، لكن احتمال ارتفاع الانتاج من قبل الدول غير الموقعة على الاتفاق، إلى جانب انخفاض الطلب العالمي يمكن ان ينعكسا تراجعا في اسعار النفط.

المحتويات

- النمو الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا
- الاقتصاد الفرنسي :
قفزة في النمو الفرنسي
تراجع البطالة
استهلاك العائلات يتتسارع
- نفط وطاقة متعددة
- العالم العربي
- نشاطات الغرفة :
افتتاح عمل حول القوانين المالية الجديدة في الامارات العربية
الغرفة تشارك في منتدى البيئة في المغرب

وفي المدى المتوسط، سيظل النمو الاجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر مدعوماً بالانتعاش المتوقع في انتاج النفط وتحسين نمو القطاعات غير النفطية وتحسن ميزانيات الدول المعنية. وبالنسبة للدول المنتجة للنفط التي تعيش أجواء ازمات ونزاعات فان آفاق النمو فيها ستظل تعيش حال عدم اليقين وتتعلق نتائجها بالأوضاع الامنية وانعكاساتها على انتاج النفط. وهذا هو حال ليبيا التي نجحت مؤخراً بزيادة انتاجها في اواخر ٢٠١٦ بما عزز توقعات نموها الاقتصادي لعام ٢٠١٧. أما العراق حيث تجاوز الانتاج التوقعات في عام ٢٠١٦ فان هامش المناورة في موازنة



الدول المصدرة للنفط : ضرورة متابعة الاصلاحات

لا شك ان اتفاق دول الاوبك على الحد من انتاج النفط قد ساهم في تحسين آفاق الاسعار في المدى القصير، وبالتالي تحسين الاصحاع المالية للدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، لكن الاسعار تظل معرضة للتراجح وهو ما يخلف من توقعات الدول في تحسن موازناتها وزيادة مداخيلها فيساهم في تحسن النمو خارج القطاع النفطي. ولكن في المدى المتوسط يتوقع ان تظل اسعار النفط ضعيفة وغير مستقرة. وفي هذه الاصحاع، يرى صندوق النقد الدولي انه من الضروري ان تمضي هذه الدول قدما في ضبط اوضاعها المالية العامة ومتابعة الجهود الهادفة إلى اعداد خطط لتنويع الاقتصاد، والاستمرار في الاصلاحات البنوية المواكبة من اجل تعزيز مناعة اقتصاداتها.

على ضوء ذلك يتوقع الصندوق ان يتباطأ
النمو المنتظر لهذا العام إلى ١,٩٪ ثم يرتفع
لي ٢,٩٪ في ٢٠١٨ بفضل خفض انتاج
لنفط التزاماً بالاتفاق الموقع بين الدول
لأعضاء وغير الأعضاء في منظمة الاوبك.

ادى التراجع السريع لاسعار
النفط بين اواخر ٢٠١٤ والـ
الثاني من ٢٠١٦ حسب صندوق
النقد الدولي إلى تفاقم المعاناة
العام في الدول المصدرة للنفط
وصل إلى حوالي ١٠ بالمائة و
الناتج المحلي الاجمالي

الغرفة التجارية
ل العربية الفرنسية

بوابة العبور الى
الاسواق التجارية
الفرنسية والغربية
www.ccfraanco-arabe.org

الاجنبية. وبالنسبة لبيئة الاعمال دعا الصندوق إلى المضي قدما في تحسينها لافتا إلى ان الدول المصدرة للنفط في المنطقة لم تتقدم سوى مرتبة واحدة في التقرير الأخير الذي نشره البنك الدولي حول سهولة الاعمال.

وعلى مستوى الاصلاحات التي تساعده على خلق فرص العمل وخصوصا في القطاع الخاص على ضوء توقع تراجع فرص الاعمال في القطاع الحكومي مستقبلا، فقد دعا الصندوق الدول المنتجة للنفط إلى اتخاذ اجراءات لدعم خلق فرص العمل في القطاع الخاص بالنسبة لـ ٦,٥ مليون شخص يتوقع دخولهم سوق العمل بحلول ٢٠٢٢. ونصح باصلاح سوق العمل من خلال تحسين بيئة الاعمال والتركيز على العنصر البشري في جهود هذه الدول لتنشيط الانتاجية ورفع تحديات ايجاد فرص عمل للشباب.



اصلاحات بنوية

الدول المستوردة للنفط : انتعاش هش

استأنفت الدول المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا نموها تدريجيا بفضل الاصلاحات المعتمدة وعدوة الثقة وارتفاع الطلب الخارجي .. لكن هذه الدول ظلت تعاني من ارتفاع معدلات البطالة وخصوصا لدى الشباب والضفوط وتداعيات النزاعات وتدفق اللاجئين على الأفاق الاقليمية. ولزيادة مناعتها وتحسين انتعاشه، سيكون على هذه الدول ان تستمر في ضبط موازناتها مع الحرص على حماية الانفاق الاجتماعي والاستثمارات الحكومية الضرورية، كما سيكون عليها اعتماد اصلاحات بنوية بهدف تحسين بيئة الاعمال وزيادة الانتاجية.

ولا شك في ان تراجع اسعار النفط قد ساعد هذه الدول على تحسين اوضاعها الاقتصادية والحد من ازماتها، لكن المشاكل الامنية والنزاعات الاقليمية لا تزال تشكل عبئا كبيرا على استعادة الثقة والنشاط. وفي ظل هذا الوضع لم تسجل هذه الدول معدلات نمو كافية لمكافحة البطالة المرتفعة وتحسين مستوى حياة المواطنين. ورغم ذلك ، هناك العديد من المؤشرات المستجدة التي تبشر بعودة تدريجية للانتعاش في هذه المجموعة. وفي توقعات الصندوق ان النمو الاقليمي سيرتفع من ٣,٧٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٤٪ في ٢٠١٧ فالي ٤٪ في ٢٠١٨ . ويعزى هذا الانتعاش في جزء منه إلى زوال عدد من المخاطر والصدمات التي ظهرت عام ٢٠١٦ كمثل الجفاف

ويدعو الصندوق الدول المنتجة للنفط إلى اعتماد نظام نمو اقتصادي جديد يكون قادرا على مساعدتها على خفض ارتباطها الاقتصادي بالنفط، ويساهم في خلق فرص عمل في القطاع الخاص للمواطنين الذين يتزايد عددهم سنة بعد

سنة. واثني الصندوق على لجوء العديد من دول المنطقة في العام الماضي إلى اطلاق خطط استراتيجية طموحة لزيادة النمو، لكنه دعا في الوقت نفسه هذه الدول الى ان تظل حريصة وشديدة العزم على وضع هذه الاستراتيجيات موضع التنفيذ ومواطبة على تطبيق الاصلاحات المراوكة لها. وعدد الصندوق الاصلاحات البنوية التي يجب على هذه الدول اعتمادها بشكل سريع، وفي مقدمها الاصلاحات الهدافة إلى تشجيع الاستثمارات الاجنبية، وذكر في هذا المجال بالقوانين الجديدة الخاصة بالاستثمار الاجنبي التي اعتمدت في

الجزائر وسلطنة عمان، وتحديدا تلك التي تجيز المساهمات الاجنبية خارج المناطق الحرة في الامارات العربية المتحدة. وفي السعودية اثنى الصندوق على اصلاح اسوق المال والاسنادات وتخفيض القيود على الاستثمار

**على الدول المستوردة للنفط
ان تستمر في ضبط موازناتها مع
الحرص على حماية الانفاق
الاجتماعي والاستثمارات
الحكومية الضرورية، كما عليها
اعتماد اصلاحات بنوية بهدف
تحسين بيئة الاعمال وزيادة
الانتاجية .**

**الغرفة التجارية
الفرنسية**
بوابة العبور الى
الأسواق التجارية
الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org

سيتسبب خفض الدعم الحكومي للطاقة في تسارع التضخم، كما في حال مصر والسودان، أو بسبب اعتماد ضريبة قيمة مضافة كما في مصر، أو الغاء الاعفاءات الضريبية كما في الأردن، أو ارتفاع اسعار المواد الأولية (جيبيتي، مصر، الصومال)، أو نتيجة انعكاسات خفض سعر صرف العملة الوطنية (مصر والسودان).

الحاجة الى سياسات مالية

على الرغم من التحسن الملحوظ في السنوات الأخيرة، ما زالت هناك عدة عناصر تشير إلى ضعف ميزانيات الأوضاع المالية لعدد من هذه الدول، فالدين العام ما زال مرتفعاً أجمالاً، وهو يمثل أكثر من ٩٠٪ من الناتج في عدد من الدول المستوردة للنفط (مصر، الأردن، لبنان). ويلعب حجم هذه الديون دوراً في تأرجح ثقة المستثمرين لكنه يمكن أيضاً أن يزيد من مخاطر عدم الاستقرار المالي. ويضاف إلى ذلك أن عبء خدمة الدين الذي لا يزال مرتفعاً بالنسبة لعدد من الدول المستوردة للنفط، وهو ما يحدّ من هامش المناورة وقدرة على تمويل مصاريف اجتماعية أو استثمارات حكومية.

لكن الاتجاه الملحوظ مؤخراً لجهة تحسن الأوضاع المالية يعتبر عاملاً مشجعاً. وفي شكل عام انخفض متوسط العجز على مستوى هذه المجموعة إلى ٧٪ من الناتج في عام ٢٠١٦ بعدما كان قد وصل إلى ٢٥٪، ٢٥٪ من الناتج في عام ٢٠١٣. ويعزى هذا التحسن في شكل اساسي إلى خفض دعم المحروقات (مصر، المغرب، السودان) وتقليل تكاليف مؤسسات الطاقة الرسمية الحكومية (الأردن، لبنان). وفي شكل عام، يدعو الصندوق هذه الدول إلى وضع هدف أولي هو زيادة مداخيلها عبر زيادة الضرائب وهذا يجد ان عليها اتخاذ اجراءات لتخفيف تعقيدات تعدد معدلات الضريبة على القيمة المضافة (المغرب، تونس)، إلى جانب تبسيط الضرائب، والغاء الاعفاءات (جيبيتي، مصر، لبنان، المغرب، السودان، تونس). كما سيكون على هذه الدول تكثيف الجهود المبذولة لتحسين الادارة الضريبية (المغرب، موريتانيا، الصومال، السودان، تونس).

تشجيع نشاط القطاع الخاص



الذي ضرب المغرب. وفي شكل عام إن هذا التحسن هو ثمرة الإصلاحات التي سبق اعتمادها وساهمت في خفض العجز العام وتعزيز بيئة الأعمال... إلى جانب ذلك

سيساهم النمو العالمي في تحسين النمو في هذه الدول من خلال ارتفاع الطلب الدولي على صادراتها.

لكن هذا الانتعاش العائد إلى الدول المستوردة للنفط سيظهر متبايناً بين دولة وأخرى، وينتظر أن يكون قوياً في جيبيتي بفضل الإنفاق على البنية التحتية الممولة برأوس أموال خارجية، بينما يتوقع أن يظل النمو في الأردن ولبنان معتدلاً نسبياً بفعل استمرار تأثيرات النزاعات الإقليمية على السياحة والثقة والاستثمارات. أما في تونس فقد تعرضت توقعات الانتعاش على المدى القصير إلى الخفض بفعل استمرار حال عدم التيقن وهشاشة الانتعاش السياحي.

مخاطر التضخم

يتوقع الصندوق أن يحافظ التضخم على وثيرته التصاعدية الملحوظة منذ ٢٠١٦ فيبلغ متوسط ١٣٪ في ٢٠١٧، ويعزى جزء من هذا الارتفاع إلى ارتفاع اسعار النفط في الأسواق العالمية. وفي بعض الدول

غالبية دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط تشهد معدلات نمو لا تكفي للمساهمة في تراجع البطالة أو تحسين مداخيل المواطنين، علاوة على الضغوط المالية ومتطلبات الموازنة التي تحول دون تعزيز النمو من خلال الجوع فقط إلى الانفاق العام الحكومي

**الغرفة التجارية
العربية الفرنسية**
**بوابة العبور الى
الأسواق التجارية
الفرنسية والعربية**
www.ccfranco-arabe.org

يزيد اسعار الواردات النفطية بنحو ٣٠٪ في ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦ . وهذا الارتفاع الاضافي يهدد بالانعكاس سلبا على الاستهلاك ويزيد الضغط على الموازنات ومفاقمة الخلل التجاري الخارجي . ويمكن ان يتم تعويض هذا الخطر من خلال ارتفاع وتيرة التحويلات الخارجية وتتأمين مساعدات خارجية اخرى من قبل الدول المصدرة للنفط في المنطقة فتستفيد منها مصر والاردن ولبنان .



وفي هذا الوقت، زادت حالة عدم اليقين تجاه السياسات الاقتصادية العالمية . ومع ارتفاع وتيرة اللجوء إلى الجمائية ازداد الخطر على الانتعاش العالمي وترجعت طلبات التصدير لدى الدول المستوردة للنفط في المنطقة وهو ما اصاب في شكل خاص الدول التي يرتبط اقتصادها بشكل وثيق بالتجارة والنقل البحري العالمي مثل جيبوتي . وهذه الدول معرضة ايضاً للتاثير بحركة الظروف المالية العالمية وان زيادة الفائدة الأميركيكية وتشديد شروط المالية العالمية وتراجحها يمكن ان تقود إلى زيادة سعر الفائدة وكلفة القروض للدول المستوردة للنفط ومصارفها وهو من شأنه مفاقمة الاوضاع المالية وتهديد مناعة النشاط القطاعي الخاص . وهذا التشدد يمكن ايضاً ان يكون بتأثيرات صعبة في دول مثل مصر والاردن ولبنان التي ستتأثر من اجل الحصول على التمويل من الاسواق العالمية . وفي ظل هذه الظروف وفي وقت يتضرر ان ينخفض عجز المبادرات الجارية في المدى القصير من ٤٪ من الناتج في ٢٠١٦ إلى ٣٪ في ٢٠١٨ سيظل الخلل في التوازن الخارجي كبيراً بالنسبة لعدد من الدول (جيبوتي، مصر، الاردن، لبنان، موريتانيا، تونس) وهو ما يشير بؤكد حاجة هذه الدول الدائمة إلى استقطاب رؤوس اموال جديدة . وتتجدر الإشارة إلى ان تدهور الاوضاع الامنية وزيادة التوترات الاجتماعية (مصر، لبنان، الصومال، السودان، تونس) إلى جانب تباطؤ الاصلاحات (مصر، الاردن، المغرب، موريتانيا، تونس)، وتفاقم انعكاسات النزاعات الاقليمية (الاردن، لبنان، السودان، تونس) كلها عوامل من شأنها تهديد تطبيق السياسات المقررة واضعاف النشاط الاقتصادي .



الضغوط المالية ومتطلبات الموازنة التي تحول دون تعزيز النمو من خلال اللجوء فقط إلى الإنفاق العام الحكومي . ومن هنا من الضروري تطبيق اصلاحات بنوية قادرة على تشجيع القطاع

الخاص وزيادة الانتاجية . ويرى الصندوق ضرورة اعتماد اصلاحات لزيادة الانتاجية وتحسين التنافسية . وعلى الرغم من الطلب الخارجي المتزايد فإن عدداً من الدول المستوردة للنفط في المنطقة عرف تراجعاً في صادراتها وهو ما يشير إلى ضعف التنافسية ويفاقم خطر التأثر بالصدمات الخارجية ولهذا دعوه التقرير إلى اعتماد اصلاحات بنوية تهدف إلى تحسين التنافسية

متواكبة مع تخفيف معدلات اسعار صرف العملة بما يساعد المؤسسات على مواجهة المنافسة على اسس أكثر صلابة ويسريح لها الاستفادة من الانتعاش الاقتصادي العالمي المنتظر . وفي الاجمال، تظل الآفاق الاقتصادية للنمو في المنطقة مرتبطة إلى حد بعيد بتحولات أسعار

النفط وتطور الاوضاع الاقتصادية الدولية وبالطبع الاحداث الجيوسياسية .

وعلى الرغم من أن آفاق اسعار النفط في المدى المتوسط تظل مستقرة في شكل عام الا ان سعر البرميل مرشح للارتفاع حوالي ٥ دولارات في المدى القصير بما

**الاتجاه الملحوظ مؤخراً الجهة
تحسن الاوضاع المالية في الدول
المستوردة للنفط يعتبر عاملاً
مشجعاً في شكل عام انخفض
متوسط العجز على مستوى هذه
المجموعة إلى ٧ بالمئة من الناتج
في عام ٢٠١٦ بعدما كان قد وصل
إلى ٩,٢٥ بالمئة من الناتج في عام
٢٠١٣**

**الغرفة التجارية
العربية الفرنسية
بوابة العبور إلى
الأسواق التجارية
الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org**

المضي في الاصلاحات ضرورة لتحقيق الانتعاش في الشرق الأوسط وشمال افريقيا



افضل وتسجل نموا بمتوسط ٣,٥٪ في ٢٠١٦ علما انه كان بمتوسط ٢,٩٪ في ٢٠١٥. ويلفت التقرير إلى ظهور عدة مؤشرات مشجعة للانتعاش في دول مثل مصر التي تتفنن اصلاحات اساسية بشكل جيد بهدف زيادة مداخيلها وضبط انفاقها متوقعا ان يؤدي ذلك إلى مضاعفة الاستثمار الاجنبي المباشر ليبلغ ٥ مليارات دولار في ٢٠١٧. وفي موازاة ذلك انطلقت الدول المصدرة للنفط في سلسلة اصلاحات اقتصادية تساهم في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. ويؤكد السيد غانم ان استعادة النمو وتسرعه هما في متناول دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا وقد دعا هذه الدول إلى المضي في الاصلاحات وتتوسيع الاقتصاد لكونهما امرا ضروريا لتنمية قطاع خاص يساهم في خلق فرص العمل التي تقتندها هذه الدول. وفي الوقت نفسه يدعوه المسؤول الدولي إلى تحسين نوعية التعليم من أجل منح الشباب الكفاءات الضرورية للحصول على فرص العمل هذه.

وخصص التقرير الاخير ملفا لانعكاسات النزاعات القائمة في ليبيا وسوريا واليمن ضمن استراتيجيات اعادة بناء من شأنها تثبيت الاستقرار. وهذه الحروب الاهلية لا تسبب فقط بخسائر بشرية في هذه الدول الثلاث وتضرر المؤسسات والاقتصاد بل تصل انعكاساتها إلى دول الجوار مثل الاردن ولبنان وتونس التي تجد نفسها مضطربة لاستقبال النازحين بأعداد كبيرة، وفي الوقت نفسه تهدد التجارة والسياسة والامن فيها. وقال الخبير الدولي ان الحروب الاهلية والتباوط الاقتصادي قد ادت إلى ولادة مجتمعات جديدة هشة وأضفت الخدمات العامة مثل العناية الصحية والتعليم وأضاف ان كسر هذه الحلقة المفرغة من العنف والترابع الاقتصادي يستدعي التدخل لمد يد المساعدة إلى المنطقة واطلاق عملية تعزيز للسلم تقود في النهاية إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي.

يرى البنك الدولي في تقريره نصف السنوي الاخير ان الوضع السائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وخصوصا انخفاض اسعار النفط والحروب والنزاعات التي تشهدها بعض الدول سينعكس تراجعا للنمو من متوسط ٣,٥٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٢,٦٪ في ٢٠١٧. لكن التقرير نفسه يبدي تفاؤلا بالمستقبل ويشير إلى ان الوضاع ستتحسن بفضل الاصلاحات بحيث يرتفع النمو إلى ٣٪ في ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وفي رأي نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا السيد حافظ غانم ان آفاق النمو في المنطقة تبشر بالتفاؤل الحذر رغم هذه الظروف وذلك بفضل الاشارات الواعدة التي تحملها نتائج الاصلاحات الاقتصادية القائمة والاستقرار المنتظر في سوق النفط، ولكن النزاعات الحالية ستتجدد حولا لها عاجلا أم آجلا. وعلى الرغم من توقيع تراجع النمو العام في المنطقة بفعل تباطؤ اقتصادات الدول المصدرة للنفط الا ان الدول المستوردة ستشهد نتائج

الدين العالمي يسجل رقمًا قياسيًا

كشفت دراسة جديدة لمعهد التمويل الدولي ان الدين قد زاد على مستوى العالم ٥٠٠ مليار دولار وبات يبلغ ٢١٧٠٠٠ دولار، وهو رقم يمثل ٣٢٪ من الناتج العالمي الخام. ويعزى ارتفاع الدين العالمي في شكل اساسي إلى الدول الصاعدة التي زادت ديونها ٣٠٠ مليار دولار في العام الماضي ووصلت إلى ٥٦٠٠ مليار دولار، اي ٢١٪ من ناتجها الاجمالي. وفي هذا الوقت استمرت الدول المتقدمة في تخفيض ديونها العامة والخاصة بأكثر من ٢٠٠٠ مليار دولار، وفي شكل خاص دول منطقة اليورو. وحدّرت الدراسة من ان تزايد الدين من شأنه ان يخلق أجواء معاكسة للنمو على المدى الطويل ويشكل مخاطر على الاستقرار المالي. وقالت انه في بعض الحالات يتحول التراكم الشديد للديون إلى عائق أمام التصنيف السيادي حتى بالنسبة لدول مثل كندا والصين.

قفزة في النمو الفرنسي عام ٢٠١٧

وأكَدَ معهد الإحصاء ان الطلب الداخلي، وتحديداً استهلاك العائلات، سيظل المحرك الأساسي للنمو ٢٠١٧ بما أن استهلاك العائلات قد تباطأ قليلاً في ٢٠١٦ بسبب عودة التضخم بشكل بطيء وتتأثيره على القوة الشرائية. وعلى ضوء ذلك يتوقع معهد الإحصاء ان ينموا استهلاك العائلات ١,٢٪ هذا العام بعدما ارتفع في ٢٠١٦ نموا بمعدل ١,٢٪ وينتظر أن يتم تعويض ذلك من خلال زيادة اتفاق العائلات على الاستثمار السكني الذي يتوقع ان يرتفع ٣,٧٪ في ٢٠١٧ بعد زيادة ٤٪ في ٢٠١٦.

وبالنسبة للشركات يتوقع المعهد ان تتعكس الاوضاع الجيدة التي تعيشها ارتفاعاً في التوظيفات، أما التجارة الخارجية التي كلفت النمو الفرنسي ٠,٨ نقطة في ٢٠١٦ فيتوقع ان تتحسن قليلاً بحيث لا تتعكس سلباً الا بنسبة ٠,٣ نقطة وذلك نظراً لبروز مؤشرات ايجابية في مجالات السياحة والخدمات والطاقة فيما تظل المنتجات التحويلية عقب أخيل الميزان التجاري الفرنسي بسبب استمرار الاقبال على استيرادها.



رفع معهد الإحصاء الوطني توقعات النمو لعام ٢٠١٧ إلى ١,٦٪ وهو أعلى معدل يسجله الاقتصاد الفرنسي منذ العام ٢٠١١. ويبير المعهد توقعاته بارتفاع النمو من ١,١٪ في ٢٠١٦ إلى ١,٧٪ في ٢٠١٧ في ثلاثة عناصر أولها عودة محاصيل القمح والحبوب إلى مستوياتها التقليدية بعد موسم رديء في ٢٠١٦، وثانياً عودة السياحة بعد مرحلة انخفاض بسبب العمليات الإرهابية، وثالثاً انتعاش قطاع البناء بعد مرحلة ركود.

الدين العام سيتفاقم ٩ مليارات يورو في ٢٠١٧

حضر ديوان المحاسبة الفرنسي الحكومة من أن الدين العام سيتفاقم هذا العام بحجم ٩ مليارات يورو مقارنة بالهدف المعلن سابقاً في الربيع الماضي. وقالت مؤسسة الرقابة هذه انه اذا لم تقم الحكومة بمعالجة هذا الامر فان الدين المتراكם للدولة والضمان الاجتماعي والهيئات المحلية سيصل هذا العام إلى ٢,٣٪ من الناتج الداخلي مقارنة بمعدل ٢,٨٪ الذي اعلنت عنه الحكومة اثناء تقديم برنامج الاستقرار في شهر أبريل. ولتقدير ذلك تقدّم ديوان المحاسبة باقتراحات لاجراء اتفاقيات بنيوية تتعلق بسياسة الاسكان والضمان الاجتماعي والتأهيل.

توقع تراجع البطالة إلى ٩,٤٪ في نهاية ٢٠١٧

تستمر البطالة في فرنسا في وتيرة التراجع التي تعرفها منذ نهاية ٢٠١٥، وتتوقع آخر دراسة لمعهد الإحصاء الوطني ان ينخفض معدل العاطلين عن العمل في نهاية السنة إلى ٤,٩٪ اي أقل بـ٠,٦٪ من معدل ٢٠١٦. ويتوقع المعهد ان يساهم الاقتصاد الفرنسي بخلق ٢٢٠٠٠ وظيفة هذا العام ويعزز تسارع وتيرة انخفاض البطالة أكثر من المتوقع إلى ظهور نتائج نمو افضل في الربيع الاول من ٢٠١٧ حيث تراجع عدد العاطلين عن العمل ١١٥٠٠٠ شخص بفضل خلق ٧٦٠٠٠ وظيفة في القطاع غير الزراعي وتراجع عدد السكان في سن العمل ٣٧٠٠٠ شخص. ويتوقع معهد الإحصاء استمرار وتيرة خلق الوظائف طوال السنة مراهناً على خلق ١٧٠٠٠ وظيفة في قطاع الخدمات و٢٤٠٠٠ وظيفة في قطاع البناء و٢٩٠٠٠ وظيفة في العمل المؤقت فيما سيفقد قطاع الصناعة ٢٠٠٠ وظيفة.



٨٢,٦ مليون سائح زاروا فرنسا في ٢٠١٦

مداخيل بقيمة ٤٢ مليار يورو. وكانت ٢٠١٦ سنة صعبة على السياحة الفرنسية بسبب العمليات الإرهابية التي استهدفت البلاد وانعكست تراجعاً في الاقبال السياحي وخصوصاً السياح الآسيويين. فقد تراجع عدد السياح اليابانيين ٤٠٪ والصينيين ٨,٧٪ والأوروبيين ٣,٨٪ فيما كان لافتاً اقبال الأميركيين والكنديين مستفيدين من تحسن سعر الدولار مقابل اليورو لزيارة فرنسا التي استقبلت ٤,٢ مليون سائح أمريكي بزيادة ١٥٪. وعلى الرغم من تراجع ارقام السياح في ٢٠١٦ تظل فرنسا الوجهة السياحية الأولى في العالم متقدمة على الولايات المتحدة وإسبانيا ولكن بفارق أقل من السنوات السابقة. وتتوقع السلطات الفرنسية تحسّن الاقبال السياحي في عام ٢٠١٧ مستندة إلى ارقام الربع الأول التي تشير إلى زيادة ملحوظة في عدد السياح الأجانب.



استقبلت فرنسا عام ٢٠١٦ أكثر من ٨٢,٦ مليون سائح أجنبي أنفقوا ٤٠ مليار يورو في حين كانت قد استقبلت في ٢٠١٥ نحو ٨٤,٥ مليون سائح وفروا

١٥ مليار يورو للتأهيل

أكدت وزيرة العمل الفرنسية السيدة موريال بينيكود على عزم الحكومة استثمار ١٥ مليار يورو في خطة خمسية تهدف إلى تعزيز الآليات والإجراءات المتعلقة بالتأهيل المهني، ووعدت بأن تظهر نتائج هذا الاستثمار بشكل سريع. ومن جانبه أعلن رئيس الحكومة السيد إدوار فيليب عن خطة استثمارات تستهدف مساعدة الباحثين عن عمل والشباب والعمالين، ووعد بتقديم خطة مفصلة بالإجراءات العملية في نهاية الصيف على أن يبدأ تفاصيلها في مطلع ٢٠١٨.

زيادة في ورش البناء السكني

زادت ورش البناء السكني الجديد ٦,٦٪ بين شهر مارس ومايو مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وقالت ارقام وزارة تماسك الاراضي التي تتولى شؤون الاسكان ان رخص البناء قد ارتفعت ٩٪، وزادت ورش بناء المساكن العادية ٣,٢٪ لتبلغ ٩٥٣٠٠ وحدة فيما ارتفعت ورش المساكن الجماعية مثل تلك المخصصة للطلاب وللبار السن ٩,٥٪ وسجلت ٦٤٠٠ وحدة. وعلى مستوى الاثني عشر شهرة الأخيرة المنتهية في آخر مايو ارتفع عدد المساكن الجديدة ١٤٪ مسجلاً ٣٩٧٧٠ وحدة سكنية فيما ارتفع عدد رخص البناء ٩٪ إلى ٤٧٧٦٠٠ رخصة.

الاسعار الاستهلاكية تتباين

أظهرت دراسة لمهد الإحصاء الوطني ان ارتفاع الاسعار الاستهلاكية على المستوى السنوي قد تباطأ في شهر يونيو مسجلاً ٠,٧٪+ بعد ٠,٨٪ وهذا الامر يعود إلى بروز تباطؤ جديد على مستوى اسعار الطاقة.

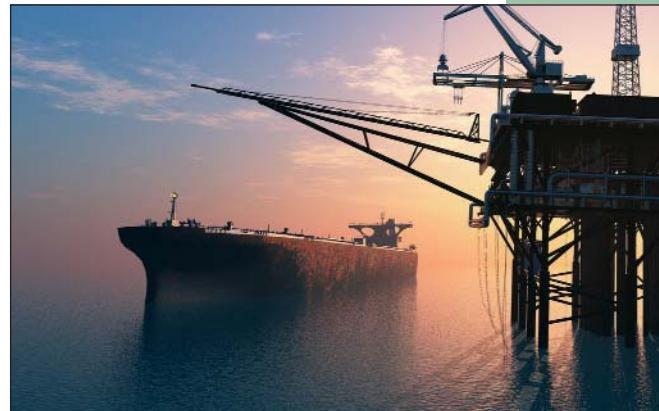
ارتفاع العائلات يتتسارع

ارتفع انفاق العائلات الفرنسية على استهلاك السلع بنسبة ١٪ في شهر مايو، بعد ارتفاعه ٤,٤٪ في أبريل. وقال مهد الإحصاء الوطني ان هذا التسارع يعود إلى الاقبال على السلع المصنعة وفي شكل خاص الملابوسات، والسلع المعمرة في وقت عرف استهلاك الطاقة نمواً أبطأ. وكشفت الارقام ان مبيعات السيارات قد زادت ٠,٢٪ في مايو مقابل تراجعها ١٪ في ابريل، فيما ارتفع استهلاك المشتقات النفطية المكررة كالبنزين ٥,٢٪ بعد تراجعها ٤,١٪ في الشهر السابق وتباطأت زيادة استهلاك الطاقة من ٤٪+٣٪ في ابريل إلى ٣٪+٢٪ في مايو. أما استهلاك المنتجات الزراعية غير المحولة فقد تغير بالارتفاع مقابل تراجع في استهلاك منتجات صناعة الاغذية وخصوصاً اللحوم ومشتقاتها. ويعتبر الاستهلاك عاملاً هاماً في نمو الاقتصاد الفرنسي. والجدير بالذكر ان دراسة معهد الإحصاء عن الاستهلاك لا تأخذ في الاعتبار استهلاك الخدمات



رقم قياسي في انخفاض المعرض النفطي

الآخر، ان التزام الدول المنتجة للنفط بخفض الانتاج قد سجل رقماً قياسياً في شهر مايو. وقال ان التهديدات قد احترمت بنسبة ١٠٦٪ في ذلك الشهر فبلغت أعلى مستوى خفض منذ اتفاق يانايرو. وفي شهر مايو قررت هذه الدول المعنية تدديد اتفاق خفض المعرض النفطي ١,٨ مليون برميل يومياً حتى شهر مارس ٢٠١٨. وفي المناسبة أكد الوزير الكويتي ان احترام الخفض يعكس حرص الدول المنتجة على توازن السوق النفطية. وعلى الرغم من ذلك تستمرة اسعار النفط في التأرجح دون الخمسين دولاراً للبرميل علماً أنها كانت قد قفزت إلى ما فوق ٥٥ دولاراً بعيد توقيع الاتفاق.



اعلن وزير النفط الكويتي السيد عصام المرزوق بصفته رئيساً للجنة الوزارية المكلفة مراقبة اتفاق خفض الانتاج بين دول الاوبك والدول النفطية

وزير البيئة الفرنسي يتعدد بمنع التنقيب



اعلن وزير الانتقال البيئي والتضامني (وزارة البيئة) الفرنسي السيد نيكولا هولو انه سيعمل على تعديل قانون المناجم الفرنسي بحيث يمنع منح اي ترخيص جديد للتنقيب عن المحروقات، وقال ان وقف التنقيب عن المحروقات سيشكل ركناً اساسياً في الخطة الشاملة التي يعدها. ودعا وزير البيئة إلى ضرورة العمل بسرعة من أجل تقرير اسعار дизيل من اسعار البنزين معرباً عن اسفه لأن السنوات السابقة قد شهدت عمليات تحفيز للفرنسيين لشراء سيارات дизيل المسببة للتلوث.

اسعار المحروقات تنخفض في فرنسا

استأنفت اسعار محروقات السيارات في فرنسا تراجعاً فاصنخفض سعر ليتر дизيل الذي يمثل ٨٠٪ من المبيعات إلى ١,٦٦٤ يورو فيما تراجع ليتر البنزين الحالي من الرصاص إلى ١,٣٢٢ يورو. والمعلوم ان اسعار المحروقات في فرنسا تتغير حسب تبدل اسعار النفط وسعر الصرف بين الدولار واليورو ومستوى مخزونات المشتقات النفطية وتتطور الضرائب ووتيرة الطلب.

كهرباء فرنسا تدرس تكاليف مفاعل هينكلي بوينت

اعلن مجموعة (كهرباء فرنسا) انها في صدد اعداد دراسة شاملة عن التكاليف المحتملة وروزنامة التنفيذ لمفاعل هينكلي بوينت المقرر بناؤه في بريطانيا. ويتوقع ان تعلن المؤسسة الفرنسية نتائج هذه الدراسة حال انجازها في وقت قريب. وقالت صحيفة (لوموند) الفرنسية انها حصلت على تدقيق داخلي حول المشروع يتوقع ان تتجاوز تكاليف بناء هذا المفاعل النووي من الجيل الجديد التخمينات الاولية بما بين مليار و٣ مليارات يورو. وهذا الفارق يعود إلى التأخير في روزنامة تسليم المشروع المقرر ان يبدأ تشغيله عام ٢٠٢٥ ..

قطر تزيد انتاج الغاز ٣٠ بالمائة

اعلنت قطر التي تعتبر اكبر مصدر للغاز المسال في العالم عن نيتها زيادة انتاجها من الغاز المسال بنسبة ٣٠٪ . وقال السيد سعد الكعبي رئيس هيئة النفط القطرية في مؤتمر صحفي عقده في الدوحة ان بلاده تخطط لانتاج ١٠٠ مليون طن من الغاز الطبيعي سنوياً بحلول العام ٢٠٢٤.

ضريبة أميركية على ثاني أوكسيد الكربون

على الكونغرس الأميركي اصدار قانون بديل للقانون الذي تم تبنيه في عهد أوباما حول ضوابط الحد من انبعاثات الكربون. وقد سارعت عدة جماعيات دفاع عن البيئة إلى اعلان تأييدها لهذا المشروع ابرزها : (كليمات ليدريشيب كاوتشل)، (ناشور كونسرفانسي)، (ورلد ريزورتش انستيتوت)، وحازت على دعم عدد من الشخصيات الديموقراطية مثل لورانس سامرز وزير الخزانة في عهد كلينتون، وستيفن شووزير الطاقة في عهد أوباما. وأشارت جمعية مجلس المناخ إلى أن فرض ضريبة بقيمة ٤٠ دولاراً على كل طن من أوكسيد الكربون يضيف ٣٦ سنتاً على سعر كل غالون بنزين (٢٠,٨ ليتر) يباع في الولايات المتحدة وقالت إن هذه الضريبة يمكن أن تجلب أكثر من ٢٠٠ مليار دولار سنوياً. ومن الممكن زيادة نسبتها مع الوقت بما يجعل من الأوفر والأقل كلفة اللجوء إلى مصادر طاقة أقل تلوثاً بثاني أوكسيد الكربون. ويتوقع الخبراء أن يصل توزيع (الربح المناخي) على الأميركيين إلى حوالي ٢٠٠٠ دولار لكل عائلة أميركية من أربعة أشخاص.



دعت عدة شركات أميركية إلى فرض ضريبة على انبعاثات الغازات الدفيئة، ومن بين هذه الشركات مجموعات نفطية كبيرة مثل (اكسون)، و (شيل)، توتال و (بي بي) وشركات متعددة الجنسية غير نفطية مثل (جونسون و جونسون)، (بروكتل اند كامبيل)، و (بيسيكي). وتقترن هذه الشركات إعادة توزيع عائدات هذه الضريبة على دافعي الضريبة الأميركيين تحت باب (توزيع أرباح مناخية). ولكن قبل ذلك سيكون

الأوبك في عام ٢٠١٦ بلغ ٤٢٣ مليار دولار وجاءت أقل بـ١٥٪ من عائدات ٢٠١٥. وكانت أكبر العائدات من حصة السعودية التي استحوذت على ٣٠٪ من محمل مداخل الأوبك. وتوقعت الوكالة الأميركية أن ترتفع العائدات النفطية لهذه الدول بنسبة ٢٤٪ في ٢٠١٧ و ١٠٪ في ٢٠١٨.

مؤتمر الأوبك يجدد اتفاق خفض الانتاج

عقدت منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك) مؤتمراً لها في ١٧٢ في العاصمة التنساوية فيينا يوم الخامس والعشرين من مايو الماضي برئاسة السيد خالد الفالح وزير الطاقة والصناعة السعودية. وتميز الاجتماع بالتوافق مجدداً على تمديد اتفاق خفض الانتاج لمدة تسعة أشهر ابتداء من مطلع شهر يونيو. وهي الثالثين من نوفمبر المقبل ستستضيف فيينا المؤتمر التالي لمنظمة الدول المنتجة للنفط.

توتال تستثمر في النقل البري

اعلنت مجموعة النفط الفرنسية توتال عن الاستثمار في شركة ناشئة إسبانية تعمل في تحسين النقل البري وفق التموذج الاقتصادي الشاركي. وجاء استثمار توتال في شركة (اون تراك) التي مقرها مدريد من خلال صندوق (توتال انرجي فكتشورز). وكانت الشركة الإسبانية قد أنشئت في العام الماضي وهي تستخدم تقنيات الاقتصاد الشاركي على غرار نموذج المجموعات الشهيرة مثل (اير بي ان بي) و (اوبر) في وسائل النقل البري للبضائع من خلال الربط بين الشركات الناقلة والزيائين. وتركز الشركة على رفع معدلات تشغيل الشاحنات وخفض التكاليف وبالتالي خفض الانبعاثات.

غازبروم تزيد انتاجها في ٢٠١٧

توقعت مجموعة (غازبروم) الروسية العملاقة أن يرتفع انتاجها من الغاز بشكل كبير هذا العام بعد سنوات من الانخفاض بسبب ضعف الطلب الروسي رغم ارتفاع الطلب الأوروبي. وفي عام ٢٠١٥ سجلت غاز بروم رقمًا قياسيًا في ضعف الانتاج بـ٤١٨ مليار متر مكعب وفي العام الماضي لم تتمكن من زراعته إلى أكثر من ٤١٩ مليار متر مكعب. وعلى ضوء نتائج الاشهر الستة الاولى من هذه السنة باتت غاز بروم تتوقع ارتفاع انتاجها إلى أكثر من ٤٠٤ مليار متر مكعب هذا العام. وكانت المجموعة قد عانت من تراجع الطلب في روسيا وظهور منافسين محليين لها إضافة إلى أزمة أوكرانيا، وهي تتطلع اليوم إلى زيادة صادراتها إلى أوروبا على الرغم من مساعي الاتحاد الأوروبي لتدعيم مصادر تزويد الغاز ومعارضة بعض الدول لمشاريع بناء خطوط أنابيب جديدة مثل (نورث ستريم ٢) المتوقعة أن ينقل الغاز إلىmania عبر دول البلطيق.

ليبيا ترفع انتاجها إلى ٧٩٤٠٠ برميل

ارتفاع إنتاج ليبيا من النفط في شهر مايو إلى ٧٩٤٠٠ برميل يومياً وشارف ٨٠٠٠٠ برميل في شهر يونيو. وأعلنت مؤسسة النفط الوطنية أنها تستهدف متوسط إنتاج يومي يصل إلى ١,٥ مليون برميل في ٢٠١٨ ومن ثم إلى ٢,٢ مليون برميل في ٢٠٢٢.

٤٣٣ مليار دولار عائدات دول الأوبك في ٢٠١٦

كشف تقرير للوكالة الأمريكية لاعلام الطاقة أن مجموع العائدات النفطية التي حققتها دول منظمة

ارتفاع المخزون النفطي الأميركي

سجل مخزون النفط الخام الأميركي في نهاية شهر يونيو ارتفاعاً ملحوظاً وأشارت وزارة الطاقة الأميركي إلى زيادة بـ١٠٠٠٠ برميل ليبلغ ٥٠٩,٢ مليون برميل. وحصلت هذه الزيادة في وقت كانت وكالة بلومبيرغ تنقل عن محللين الأميركيين توقعاتهم بأن ينخفض المخزون الأميركي ٢,٢٥ مليون برميل.

**الغرفة التجارية
العربية الفرنسية
بوابة العبور إلى
الأسواق التجارية
الفرنسية والערבية
www.ccfranco-arabe.org**

هل تعيد الجزائر النظر في نظام الدعم؟

دعماً لعدد من السلع والخدمات الأساسية مثل الخبر والسميد والسكر والزيت والماء والكهرباء والغاز والمواصلات. ويستفيد جميع الجزائريين، القراء كما الأغنياء، من سياسة الدعم هذه لكونها تعكس على الأسعار والفاوتير.

يعتبر هذا النظام المعتمد في الجزائر سخيا جداً لكن البعض يرى أنه غير عادل لأن أكبر المستفيدين منه هم عملياً الذين يستهلكون أكثر، أي للاغنياء. إذ أن الد ٢٠٪ الأكثر ثروة في الجزائر يستهلكون من المحروقات مثل ٦ أضعاف ما يستهلكه الد ٢٠٪ الأشد فقراً، ودعم الكهرباء تستفيد منه أكثر فئة الأغنياء لأنها تملك منازل أكبر وتجهيزات تبريد، وهو رأي يوافق عليه خبراء صندوق النقد الدولي. وفي الوقت الذي توفر أسعار النفط ٦٠٪ من مداخيل ميزانية الجزائر يترك انخفاض الأسعار تداعيات كبيرة على خزينة الدولة. وفي ميزانية هذا العام خصصت الحكومة ١٥,٢ مليار دولار للدعم أي ٢٣,٧٪ من الموازنة. ومن الأفكار المقترنة لتعديل نظام الدعم: التركيز على استهداف نوعيات دعم محددة بمبانٍ محددة، وتخفيف الدعم مقابل زيادة الأجر.. لكن رئيس الوزراء حسم الجدل مؤخراً بقوله إن الجزائر كانت وستظل جمهورية اجتماعية.



تطلع الحكومة الجزائرية إلى إصلاح نظامها الاجتماعي الذي يتميز بالدعم الحكومي للعديد من السلع والخدمات. ويرى الكثير من الخبراء أن هذا الأمر لا مفر من اعتماده في إطار خطط مواجهة انكاسات تدهور أسعار النفط، فيما يعتبر آخرون أنه سيكون بلا فائدة اقتصادية تذكر، إضافة إلى كونه خطيراً اجتماعياً. ويعود النظام الريعي الجزائري الحالي إلى العام ١٩٦٢ ويرتكز إلى ركينين اساسيين: من جهة تقديم مساعدات اجتماعية تسمح لجميع الجزائريين مهما كانت مداخيلهم بالاستفادة من التعليم والتطبيب المجاني إلى جانب توفير مساكن اجتماعية قليلة الكلفة. ومن جهة أخرى تقدم الحكومة



المتندي الاقتصادي

العربي - الإفريقي

العالم العربي وإفريقيا: آفاق

واسعة لعلاقات اقتصادية

واستثمارية ناجحة

٢٧ و ٢٨ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٧

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

للمزيد من المعلومات يرجى
الاتصال:

uac@uac.org.lb

أزمة الخليج تعدد اصلاحات مجلس التعاون

مطلع العام المقبل على أن تتبعها الدول الثلاث الأخرى في مرحلة لاحقة. وعلى ضوء استمرار الأزمة المستجدة بدأت تطرح تساؤلات عن انعكاساتها على عمل مجلس التعاون الخليجي وتحديداً على مصير مشروع ضريبة القيمة المضافة. وثمة من يقول إن قطر التي استعاضت عن وارداتها من السعودية والإمارات المقدرة بنحو ٥٥,٤ مليار دولار سنوياً بالاستيراد من خارج مجلس التعاون قد تتجه إلى تأخير اعتماد هذا الاصلاح الضريبي تفادياً لارتفاع الأسعار وخصوصاً أسعار المواد الغذائية. لكن عدداً كبيراً من الخبراء يستبعدون التخلّي الكلي عن مشروع هذه الضريبة المقرّر جماعياً لأن كل حكومات المجلس تسعى إلى زيادة عائداتها.. وتعتبر ضريبة القيمة المضافة من ابرز الاجراءات التي اتخذتها دول الخليج للحد من ارتباط اقتصاداتها بالعائدات النفطية، ويتوقع أن توازي العائدات المنتظرة من هذه الضريبة ١,٥٪ من مجموع ناتج دول مجلس التعاون الخليجي.



قبل اندلاع الأزمة الأخيرة بين قطر من جهة وكل من السعودية والإمارات والبحرين من جهة أخرى، كانت دول مجلس التعاون الخليجي تستعد للبدء بتطبيق الاتفاق المشترك الذي تم التوصل إليه في عام ٢٠١٦ حول ضريبة القيمة المضافة. وكان من المقرر أن تبدأ السعودية وقطر والإمارات بفرض هذه الضريبة في

تونس : ٥٠٠ مليون دولار لتحسين بيئة الاعمال

التنمية المركزية على مناخ الاعمال. وهذه الاصلاحات أكدت عليها خطة التنمية الخمسية ٢٠١٦ - ٢٠٢١ التي اقرتها الحكومة التونسية، وتهدف إلى جعل القطاع الخاص المحرك الرئيسي للتنمية وخلق فرض العمل، واقامة منظومة منافسة عادلة وتسهيل حصول الشباب ورواد الاعمال على التمويل اللازم.



٣١٩ مليون دولار من صندوق النقد الدولي

قرر صندوق النقد الدولي تسديد دفعة جديدة بقيمة ٣١٩ مليون دولار إلى تونس وقال في بيان له انه توصل إلى اتفاق مع السلطات التونسية حول مجريات استمرار برنامج الاصلاحات المقرر في مايو الماضي والذي على اساسه تم منح تونس قرضا بقيمة ٢,٩ مليار دولار . ومع الدفعة الجديدة تكون تونس قد تسلّمت ٦٣٨,٥ مليون دولار من اجمالي هذا القرض.

وافق مجلس ادارة البنك الدولي في شهر يونيو الماضي على تقديم قرض لتونس من اجل مواكبة جهودها في دعم النمو وخلق فرص العمل في القطاع الخاص وخصوصا لفئة الشباب والنساء والمناطق الفقيرة اقتصاديا . وقيمة القرض ٥٠٠ مليون دولار وهو سيستخدم لدعم الاصلاحات الاساسية الاهادفة الى تحسين بيئة النشاط الاقتصادي وتعزيز ثقة المستثمرين وتحسين فرص التمويل دعما لسياسة

لبنان ينتظر نموا بمعدل ٢٪

تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى ان لبنان سيسجل هذا العام نموا بمعدل ٢٪ في موازاة تضخم بمعدل ٦٪ رغم تقديرات الصندوق بان الاسعار الاستهلاكية قد تراجعت ٨٪ في عام ٢٠١٦ . وتضيف ارقام المؤسسة الدولية ان الحساب الجاري اللبناني سيسجل في عام ٢٠١٧ عجزا يوازي ١٥,٥٪ من الناتج مقابل ١٦٪ في ٢٠١٦ و ١٨,٤٪ في ٢٠١٥ .

السعودية : رهان على الطاقات المتعددة

النفط والغاز، لكن هذا البلد الاول عالميا في تصدير النفط يعمل على تنويع مصادر الطاقة التي تضمنتها خطة الاصلاحات الاقتصادية بهدف انتاج ٩,٥ جيجاواط من الكهرباء بواسطة الطاقات المتعددة بحلول العام ٢٠٢٢ . ودعت المملكة الشركات المحلية والدولية إلى المشاركة في مناقصات لبناء محطة شمسية بطاقة ٣٠٠ ميجاواط ومزرعة رياح بطاقة ٤٠٠ ميجاواط . وصرّح وزير الطاقة السعودي السيد خالد الفالح انه تلقى ١٢٨ عرضا وتم اختيار ٢٧ منها للمحطة الشمسية و٤٤ شركة لمزرعة الرياح . وكانت مجموعة (كهرباء فرنسا - الطاقات المتعددة) من بين هذه الشركات إلى جانب شركتي (ماروبيني كورب وميتسوبي اند كو) اليابانيتين وشركات اخرى من كندا وكوريا الجنوبية، واكد الوزير السعودي على ان اقبال الشركات العالمية على المشاركة يعكس حجم الثقة في قدرات المملكة في مجال الطاقات المتعددة وفي مناخ الاستثمار في السعودية.



تولي المملكة العربية السعودية اهتماما متزايدا بالطاقات المتعددة وتحظى لبناء محطة شمسية ومجموعة مزارع رياح، ولهذه الغاية أنجزت مؤخرا التأهيل الاولى لـ ٥١ شركة تقدمت لمناقصة الخاصة بهذا البرنامج من بينها شركات فرنسية ويبانية . وحتى الان تنتج المملكة كل طاقتها من مصدرى

٤٠ مليون يورو من الوكالة الفرنسية للتنمية لتطوير الري المستدام في المغرب

توقيع اتفاقية في مكتنـس خلال شهر ابريل، على هامش مؤتمر الزراعة، بين السيد محمد بوعـيد وزير الاقتصاد والمالية والسيد عزيز اخنوش وزير الزراعة والتنمية الريفية والمياه والغابات، والسيد جان فرانـسوا جـيرـو سـفـير فـرـنـسـا فـي المـغـرـب وـالـسـيـدـ اـرـيكـ بـولـارـ مدـيرـ الوـكـالـةـ الفـرـنـسـيـةـ للـتـنـمـيـةـ فـيـ الرـبـاطـ.ـ وـيـقـعـ المـشـرـوـعـ فـيـ لـاـلـيـةـ الرـشـيـدـيـةـ وـتـقـدـرـ كـلـفـتـهـ الـاجـمـالـيـةـ بـ ٧٦ـ مـلـيـونـ يـوـرـوـ،ـ وـهـوـ يـشـمـلـ تـشـيـيدـ بـنـةـ تـحـتـيـةـ لـلـرـىـ توـفـرـ مـصـادـرـ نـقـلـ مـيـاهـ مـتـجـدـدـةـ اـنـطـلـاقـاـ مـنـ السـدـ وـتـطـوـيـرـ الـرـىـ الزـرـاعـيـ المـسـتـدـامـ.ـ وـيـنـخـرـطـ الـمـشـرـوـعـ فـيـ اـسـتـرـاتـيـجـيـةـ الزـرـاعـةـ الـوـطـنـيـةـ وـخـطـةـ الـمـغـرـبـ الـاـخـضـرـ وـالـاـسـتـرـاتـيـجـيـةـ الـوـطـنـيـةـ لـلـمـيـاهـ وـسـيـاسـةـ التـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ وـمـكـافـحةـ تـدـاعـيـاتـ تـغـيـرـ الـمـنـاخـ الـتـيـ يـنـفـذـهاـ الـمـغـرـبـ.ـ



منحت الوكالة الفرنسية للتنمية المغرب قرضاً بقيمة ٤٠ مليون يورو يخصص لتمويل مشروع تطوير الري عبر سد كدوسة وتكييف الزراعة مع تغيير المناخ. وتم

تعاون فرنسي اردني في التأهيل المهني

الحسين بن عبدالله الثاني التكنولوجية، الدكتور لبيب خضرا ونائب رئيس جمعية مدراء معاهد التكنولوجيا الجامعية الدكتور ستيفان لوبيك. وفي هذا الاطار ستقوم جمعية معاهد التكنولوجيا الجامعية بمساعدة جامعة الحسين بن عبدالله في انشاء فرع هندسة حرارية وطاقة على غرار معاهد التكنولوجيا الفرنسية. ويهدف هذا البرنامج إلى تلبية حاجات سوق العمل فيالأردن من خلال تعزيز التأهيل المهني للبنـيـنـ وـتـطـوـيـرـ نـمـوذـجـ يـعـزـزـ قـدـراتـ الشـيـابـ الـاـرـدـنـيـ علىـ اـيـجادـ فـرـصـ عـمـلـ.ـ وـيـلـاحـظـ الـاـنـقـافـ أـيـضاـ توـسـيـعـ الـتـعـاوـنـ إـلـىـ مـجـالـاتـ اـخـرـىـ فـيـ مـرـاحـلـ لـاحـقـةـ سـيـجيـ تـحدـيـدـهـاـ عـبـرـ الشـرـكـاءـ وـبـالـتـعـاوـنـ مـعـ الـقـطـاعـ الـخـاصـ الـاـرـدـنـيـ.



وقعت فرنسا والاردن اتفاقية تعاون في مجال التدريب المهني في حضور السفير الفرنسي في الأردن والسيد عمر مصاروة رئيس مؤسسة ولی العهد، ورئيس جامعة

الخطوط القطرية تتطلع لشراء ١٠ بالمئة من اميركان ايلاينز. تقدمت شركة الخطوط القطرية بطلب إلى مؤسسة الرقابة في بورصة نيويورك عارضة الاستحواذ على ١٠٪ من أسهم شركة اميركان ايلاينز للطيران، مقابل ما لا يقل عن ٨٠٨ ملايين دولار. والمعروف ان اي استثمار يفوق ٧٥,٤٪ في شركة الطيران الأميركية يستوجب الحصول المسبق على موافقة مجلس الادارة. ومع انتشار خبر الصفقة القطرية قفز سعر سهم الشركة الأميركية قي وال ستريت أكثر من ٥٪.

سوريا تعاني من نقص القمح. كانت سوريا، قبل الحرب الاهلية، تنتج نحو ٤ ملايين طن من القمح وتصدر منها أكثر من ١,٥ مليون طن لكن يبدو أنها تعاني اليوم من نقص حاد في هذه المادة الاساسية. وفيما تراهن الحكومة على انتاج مليوني طن هذا العام لا يتوقع المزارعون وتجار المواد الاولية ان يتجاوز الموسم السوري نصف هذا الرقم. وفي عام ٢٠١٦ انخفضت محاصيل القمح إلى ١,٣ مليون طن بينما تحتاج الحكومة السورية إلى نحو مليوني طن لتوفير حاجات سكانها الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة من القمح. ويتوقع العديد من السوريين ان تستمر مشكلة نقص القمح في سوريا سنوات طويلة.

تراجع تحويلات المهاجرين إلى الدول النامية

المجال بمتوسط ٩,٨٪ وتصطدم محاولات خفض اعباء التحويلات بقرار المصادر الدولية اغلاق الحسابات التي يمتلكها عاملون في مجال التحويلات المالية وذلك في اطار الالتزام بقوانين مكافحة تبييض العملة والجريمة المالية وهذا ما يفسر ارتفاع تكاليف التحويلات نحو بعض الدول والمناطق.

اتجاهات اقليمية



منطقة اميركا اللاتينية والبحر الكاريبي هي المنطقة الوحيدة التي

شهدت ارتفاعا في ارسال التحويلات المهاجرين في عام ٢٠١٦ وقد قدرت بحوالي ٧٣ مليار دولار اي بزيادة ٦,٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٥. ويعزى هذا الارتفاع إلى تحسن سوق العمل في الولايات المتحدة الاميركية وتحسن اسعار صرف عملات هذه الدول مقابل الدولار.

في منطقة جنوب آسيا، عرفت تحويلات العمال تباطؤاً بنسبة ٤,٦٪ في ٢٠١٦ بلغت ١١٠ مليار دولار متاثرة بانخفاض اسعار النفط وسياسات التقشف التي اعتمدتها دول مجلس التعاون الخليجي. ويتوقع ان ترتفع التحويلات من هذه المنطقة في العام ٢٠١٧ بنسبة ٢٪.

التحويلات نحو دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا تأثرت بدورها بالتباطؤ الاقتصادي في دول الخليج فتراجع في ٢٠١٦ بنسبة ٤,٤٪ وقدرت بحوالى ٤٩ مليار دولار. وكانت مصر أكثر الدول تأثراً لكونها الوجهة الاولى لهذه التحويلات في المنطقة. لكن التوقعات تشير إلى تحسن التحويلات في عام ٢٠١٧ وارتفاعها ٦,١٪ إلى ٥٢ مليار دولار.

التحويلات إلى دول افريقيا جنوب الصحراء انخفضت ٦,١٪ في ٢٠١٦ وبلغت ٣٣ مليار دولار بفعل تباطؤ النمو في دول العمل وتراجع اسعار المواد الاساسية وخاصة النفط إلى جانب فرض قيود على رقابة التحويلات المالية في بعض الدول مثل نيجيريا. ويتوقع ان تزيد هذه التحويلات إلى هذه المنطقة ٣,٣٪ في ٢٠١٧ لتصل إلى ٣٤ مليار دولار.

والعام الثالث على التوالي تراجعت التحويلات إلى دول اوروبا وآسيا الوسطى بنسبة ٤,٦٪ في ٢٠١٦ إلى ٢٨ مليار دولار، وكان ذلك انعكاساً لمفعيل انخفاض اسعار النفط والعقوبات على روسيا التي تعتبر بلداً مراسلاً ومتلقياً للتحويلات في آن.

التحويلات المالية إلى دول شرق آسيا والمحيط الهادئ تراجعت ٤,٢٪ في ٢٠١٦ وبلغت ١٢٦ مليار دولار وجرى ذلك في شكل متباين اذ ارتفعت التحويلات إلى الفلبين ٥٪ بينما تراجعت ٤,٤٪ إلى اندونيسيا وهما من اكبر الدول المتقدمة لتحويلات العمل. وبالنسبة لعام ٢٠١٧ يتوقع ان ترتفع هذه التحويلات ٥,٥٪ إلى ١٢٩ مليار دولار.

اشارت ارقام البنك الدولي إلى ان التحويلات المالية للعمال المهاجرين نحو بلدانهم الأصلية في الدول النامية قد تراجعت في العام ٢٠١٦ للعام الثاني على التوالي، مؤكدة بذلك على توجه جديد لا سابق له منذ ٣٠ سنة. ويقدر البنك الدولي التحويلات المسجلة رسمياً بنحو ٤٢٩ مليار دولار اي بتراجع ٤٪ عن عام ٢٠١٥ حيث بلغت ٤٤٠ مليار دولار. وباضافة التحويلات التي ارسلت إلى دول ذات مداخيل مرتفعة يصل مجموع تحويلات العالمية لعام ٢٠١٦ إلى ٥٧٥ مليار دولار مسجلة بذلك تراجعاً بنسبة ١,٢٪ عن تحويلات العام ٢٠١٥ التي بلغت ٥٨٢ مليار دولار.

ويعزّز خبراء المؤسسة الدولية هذا التراجع في التحويلات نحو دول جنوب آسيا وآسيا الوسطى إلى ضعف اسعار النفط وتباطؤ النمو في دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الروسي فيما تأثرت التحويلات إلى دول شمال افريقيا وجنوب الصحراء بالأوضاع الاقتصادية في الدول الاوروبية. واحتضنت الهند بالمرتبة الاولى بين دول العالم المتقدمة لهذه التحويلات على الرغم من تراجعها ٩,٨٪ في عام ٢٠١٦ بلغت ٦٢,٧ مليار دولار مقابل ٦٨,٩ مليار دولار في ٢٠١٥. والسيناريو نفسه تحقق في الدول الأخرى التي تحتل صدارة التحويلات العمالية الخارجية مثل بنغلادش التي انخفضت التحويلات اليها ١١,١٪، نيجيريا (١٠٪)، مصر (٩,٥٪)، و شددت دولتان فقط عن القاعدة وحققتا ارتفاعاً في التحويلات وهما المكسيك (٨,٤٪) والفيلبين (٤,٦٪).

وبالنسبة لعام ٢٠١٧ يتوقع البنك الدولي ان ترتفع هذه التحويلات إلى الدول النامية مجدداً إلى ٤٤٤ مليار يورو اي بزيادة ٣,٣٪ وذلك بفعل تحسن الظروف الاقتصادية العالمية.

وعلى المستوى العالمي يبلغ متوسط كلفة عملية تحويل الاموال حوالي ٢٠٠ دولار وقد ظلت مستقرة في الربع الاول من هذا العام عند معدل ٤٥٪، اعلم انه رقم يفوق هدف ال٧,٧٪ الذي وضع في خطة أهداف النمو المستدام. وتعتبر كلفة التحويلات إلى منطقة جنوب الصحراء الافريقية الاعلى في العالم في هذا

**الغرفة التجارية
العربية الفرنسية
بوابة العبور إلى
الأسواق التجارية
الفرنسية وال_arabie
www.ccfranco-arabe.org**

البنك الدولي يتوقع ارتفاع اسعار المواد الاولية

١٥٪ هذه السنة مدفوعاً بارتفاع اسعار المواد الاولية في الولايات المتحدة كما ترتفع اسعار الفحم ٦٪ بفعل تقلص المعروض في الصين التي تمثل نصف الانتاج العالمي. أما المواد الاولية من خارج الطاقة والمتعلقة بالزراعة والاسمنت والمعادن فمن المتوقع ان تتضاعف هذا العام حدا الخامس سنوات من التراجع، وينتظر ان تتفقز اسعار المعادن ٦٪ هذا العام بفعل تزايد الطلب خصوصاً في الصين ومحدودية العرض بسبب الاضطرابات التي تشهدها بعض المناجم في الشيلي واندونيسيا والبيرو. أما المعادن الثمينة فيتوقع ان تنخفض ١٪ هذا العام و١٪ في العام المقبل متاثرة بارتفاع اسعار الفائدة المرجعية وتباطؤ الاقبال على الاستثمار في هذه المواد. واخيراً يتوقع ان تحافظ اسعار المواد الزراعية على استقرارها في ٢٠١٧ وإن يتم تعويض تراجع اسعار الحبوب والقمح بفضل تحسن المحاصيل، بارتفاع اسعار الزيوت والمواد الاولية غير الغذائية.



في تقريره الاخير حول آفاق اسوق المواد الاولية، حافظ البنك الدولي على توقعاته بالنسبة لاسعار النفط الخام للعام الحالي عند ٥٥ دولاراً للبرميل متوقعاً ارتفاعه إلى متوسط ٦٠ دولاراً في عام ٢٠١٨. وربط هذا الارتفاع بمسار قرار دول الاوليك ودول نفطية اخرى الالتزام بالحد من الانتاج مشيراً إلى انه سيقود إلى إعادة توازن تدريجي للاسوق. لكن ارتفاعاً أكبر من المتوقع في انتاج النفط الصخري والرملاني في الولايات المتحدة من شأنه ان يقود إلى خفض هذه التوقعات مجدداً.

ويتوقع ان تشهد اسعار المواد الاولية من الطاقة بما فيها اسعار الغاز والفحم ارتفاعاً بمعدل ٢٨٪ هذا العام و٨٪ في ٢٠١٨. وقد يرتفع سعر الغاز الطبيعي

وبالنسبة لاسعار المشروبات ومنها البن والكافاوة والشاي فمن المنتظر ان تنخفض أكثر من ٦٪ في ٢٠١٧ بسبب ارتفاع العرض أكثر من المتوقع فيما ينتظر ان تعرف المواد الاولية غير الغذائية ارتفاعاً بمعدل ٤٪، فيما تقلص مخاطر ارتفاع المواد الغذائية الزراعية بفعل زوال خطر مفاعيل ظاهرة التيني.

بيروت المدينة العربية الرابعة في غلاء المعيشة

تتخذ قاعدة للمقارنة. وتسمح هذه الدراسة للشركات المتعددة الجنسية تقدير التعويضات المالية التي يجب ان تمنحها لعمالها الموظفين للعمل في الخارج. ومن بين المدن العربية التي شملتها الدراسة جاءت كل من دبي (٢٠)، وابوظبي (٢٢)، وجيبوتي (٤٩)، اعلى من بيروت، فيما حلّت الرياض في نفس مستوى العاصمة اللبنانية (٥٢). وكانت المدن العربية الارخص هي: الدوحة (٨١)، مسقط (٩٢)، والقاهرة (١٨٢) التي تراجعت ٩٢ مرتبة مقارنة بالعام الماضي بسبب خفض سعر الجنيه أكثر من ١٠٠٪ مقابل الدولار. وعلى المستوى العالمي احتلت لواندا (انغولا) المرتبة الاولى فكانت مجدداً أغلى مدينة في العالم متقدمة على هونغ كونغ التي جاءت في المرتبة الثانية وتلتها طوكيو. وكانت المدن الارخص عالمياً : سكوببيه (مقدونيا) وبيششك (قيرغيزستان) وتونس.



استناداً إلى الدراسة السنوية التي تعدّها مؤسسة (ميرسيير)، احتلت العاصمة اللبنانية المرتبة ٥٢ من بين أعلى مدن العالم بالنسبة للاواديين الغربيين، وجاءت في المرتبة الرابعة من بين ١٧ مدينة عربية. وتستند الدراسة الدولية إلى عدد من المعايير مثل كلفة السكن والتغذية والملابس والمواصلات والترفيه وتقارنها بمستوى المعيشة في نيويورك التي

افطار عمل في الغرفة التجارية العربية الفرنسية

القوانين المالية والضريبية والمصرفية الجديدة في الامارات العربية المتحدة



انعكس انخفاض اسعار النفط على مصادر الدخل في الدول المصدرة في العالم، وخصوصا في الخليج حيث تمثل الثروة النفطية جزءا هاما من الميزانية. ولمواجهة هذه التحديات في اطار أكثر شمولية يهدف إلى تنوع اقتصاداتها، اعتمدت دول الخليج برامج واستراتيجيات تلحظ اقامة مشاريع متعددة وطموحة لانعاش الاقتصاد، وأعلنت عن سلسلة اصلاحات لتحرير الاقتصاد وجذب الاستثمارات الأجنبية. كما اتخذت عددا من التدابير الجديدة على مستوى الضرائب والمحاسبة المالية من أجل زيادة عائدات الخزينة.

وفي اطار برنامج نشاطات العمل التي تنظمها دوريا، دعت الغرفة التجارية العربية الفرنسية يوم الاربعاء في الرابع عشر من يونيو الماضي إلى لقاء في (لا ميزون دي بوليفارنيسيان) في باريس، مع السيدة فيرجيني دوش، المستشارة القانونية في مكتب المحاماة الاماراتي (العيروس) والسيد حسام نصراوين رئيس مؤسسة (جي دي سي بارتنرز) ورئيس مجموعة (اراب بزنيس ليذرز)، وذلك لكي يقوم الضيوف بشرح القوانين الضريبية والمالية الجديدة التي وضعتها الامارات واستعراض تأثيرها على الحركة الاقتصادية وخصوصا على خطة ابوظبي لتعزيز جاذبيتها للمستثمرين الاجانب.

كان اللقاء شيقا ومفيدا وضم أكثر من خمسين من رؤساء ومسؤولي الشركات واصدقاء الغرفة والمتابعين للعلاقات العربية الفرنسية والمهتمين بالاطلاع على مجالات فرص العمل والاستثمار المتاحة في هذه الدولة الخليجية التي تميز بديناميكية مثيرة تجعل منها مقصدًا للحالمين بالثروة ووجهة أولى لجميع الراغبين في الاستقرار والعمل والاستثمار في منطقة الخليج والطامحين لزيادة مبيعاتهم بدخول اسواقها.

جبل الشاپ من الكوادر الجدد الذين ي gioyionn القارات للتعرف ببلادهم والفرص التي يخترنها. وذكرت السيدة فهد المدير التنفيذي للغرفة تقديم الضيوف والترحيب بالحضور فعدّت مقومات دولة الامارات بالحضور فعدّت مقومات دولة الامارات العربية المتحدة، هذا البلد المزدهر والغني ببنية تحتية ومشاريعه العملاقة المستقبلية، والمتميز ببيئة الاعمال وطموح الاصلاحات الضريبية بهدف ترسیخ موقع بلادهم في

**الغرفة التجارية العربية
الفرنسية بوابة العبور الى
السوق التجارية
الفرنسية والערבية**

www.ccfranco-arabe.org



الدائم الذي يبديه نائب رئيس الدولة، رئيس الحكومة وحاكم دبي الشيخ محمد بن راشد المكتوم، على دعم تطبيق عبارة: ان كلمة مستحيل ليست جزءا من قاموس الامارات. وأشار الى ان الامارات دولة اتحادية من سبع امارات هي : ابوظبي، دبي، الشارقة، ام القيوين، الفجيرة، عجمان، وراس الخيمة، مؤكدا ان الاتحاد عرف كيف ينتقل بسلامة من اقتصاد قبلي مبني على الزراعة والصيد البحري إلى واحد من اهم مراكز الاعمال في العالم. وأعلن ان الامارات التي سبق ان اختارت التبادل الحر هي في صدد تحضير اقتصادها إلى مرحلة ما بعد النفط ولذلك باتت اليوم منصة عالمية في مجالات مختلفة، من السياحة إلى التكنولوجيا الجديدة والابتكار والمالية، والتجارة الدولية، والاتصالات، وهي ترفع التحديات الكبرى في عدة ميادين عبر تنفيذ مشاريع ضخمة جدا مثل (دبي اكسبو ٢٠٢٠)، (رؤية ابوظبي ٢٠٢١) أو مشاريع الطاقة الشمسية والطاقة المتجدددة والصحة والنقل واللوگستية... أما عن مميزات الامارات بالنسبة للمستثمرين الاجانب فذكر السيد نصراوين سهولة الوصول الى سوق من أكثر من ملياري مستهلك وبيئة ضريبة مؤاتية ومناخ اعمال ديناميكي واقتصاد صلب وشديد التنوع وبنى تحتية حديثة.. واخيرا نمط عيش مريح في اطار منفتح ومتسامح.

واستعرض السيد نصراوين في الشق الثاني من مداخلته كيفية استقرار الشركات في الامارات مشيرا إلى وجود ٧ صيغ قانونية للشركات في البلاد علما ان الصيغة الاكثر استخداما هي صيغة (ال ال سي)، إلى جانب صيغة اختيار المناطق الحرة وافتتاح الفروع التي هي اكثر تعقيدا في وضعها موضع التنفيذ. وقال ان صيغة (ال ال سي)، توازي ما يعرف بالشركة المغفلة المحدودة المسؤولية في فرنسا، وهي ما تعتمده الشركات الاكثر رواجا في البلاد في شاطرات المبيعات

ابرز مصاف الدول المتقدمة والاكثر جاذبية للاستثمارات الاجنبية والاكثر ديناميكية وافتتاحا وانخراطا في العولمة.

ومن جهته، أثني السيد اريك هيلار مدير العلاقات الخارجية في الغرفة على كفاءات الضيوف وخبرتهم، وشكر المشاركين على حضورهم الذي يعكس الاهمية التي يولونها لدولة الامارات التي تعتبر الشريك الاقتصادي الثاني لفرنسا مع وجود أكثر من ٧٠٠٠ شركة فرنسية تتوجه بتصادراتها إلى هذا البلد.

وببدأ الحديث السيد حسام نصراوين بتقديم مجموعته: مؤسسة تنمية الخليج (جي دي سي بارتنرز)، وقال انها تنشط في مجال الاستشارات والاستثمارات برئاسة الشيخ مبارك الاحمد بن حموده، وتأخذ على عاتقها مهمة بناء جسور اقتصادية بين الدول الاوروبية ودول الخليج. واستعرض نشاطات الشركة قائلا انها تركز في شكل خاص على تقديم المشورة للشركات ومواكبة المؤسسات وتحقيق الشراكات الدولية. وفي عرض سريع للامارات، أثني المحاضر على الدور الذي يلعبه رئيس البلاد وحاكم ابوظبي الشيخ خليفة بن زايد بما قاد إلى وضع الامارات في مرتبة مركزية على خارطة الاستثمارات العالمية بفضل وضع سياسي مستقر وتميزها بالاستقرار السياسي والقوانين الليبرالية والبني التحتية القوية وبيئة الاعمال المؤاتية للاستثمارات. وذكر بالحرص

**الغرفة التجارية العربية
الفرنسية بوابة العبور إلى
السوق التجارية
الفرنسية والعربية**

www.ccfranco-arabe.org



وفي ما يتعلّق بالمناطق الحرة عدد السيد نصراوين الممّيزات التي تمنحها للمستثمرين الإنجاب وخصوصاً ان الشركات التي تعمل من هذه المناطق يمكن ان تكون مملوكة ١٠٠٪ من رساميل اجنبية، وهي لا تستدعي وكيل أو كفيلاً محلياً ومغفأة من الرسوم وتتمتع بامكانية تحويل اموالها إلى بلادها ويمكن ان تتم تصفيتها واغلاقها في كل لحظة. واخيراً تحدث عن شركات الاوف شور وقال انها لا تخضع لقوانين الامارات بل لقوانين الشركات الخارجية.

وانهى مداخلته بتقديم عدد من النصائح العملية للذين يودون الاستقرار في الامارات وقال ان المستثمر الاجنبي يجب ان يمتلك ثقافة اعمال مختلفة أكثر ترکيزاً على العلاقات الإنسانية تميّز بمفهوم مختلف لعامل الوقت، وشدد على أهمية امتلاك شبكة علاقات كاحد شروط النجاح في عالم الاعمال، وأهمية الاستعانة بشريك محلي يفتح الابواب ويسهل العلاقات واللقاءات ويوصل بسهولة اكبر إلى الأسواق.

السيدة فيرجيني دوتش ركزت حديثها على القوانين الجديدة المعتمدة في الامارات في ما يتعلّق بالضرائب ومحاسبة الشركات، وقدّمت عرضاً مختصراً للوضع الاقتصادي مشيرة إلى ان النمو بلغ ٤٪ في ٢٠١٦ مقابل تضخم بمعدل ٢٪ وعجز عام بمعدل ٢٪،

معدلات متعددة

المعدل العادي لضريبة القيمة المضافة في الامارات هو ٥٪ ويفرض على النقل المحلي للبضائع والعقارات التجارية. وبطريق معدل صفر٪ في مجالات الصحة والتربية والنقل المحلي في القطارات والترموسي والحافلات والمركبات. وتعنى من هذه الضريبة المضافة العقارات السكنية للمرة الأولى اي المنازل الجديدة البناء وشراء العقارات الثانية والإيجارات السكنية.

والخدمات. و تستدعي اقامة هذا النوع من الشركات التعاون مع كفيل محلي، (الا في حال الشركات ذات النشاطات المهنية)، يجب ان يمتلك ٥١٪ من رأس المال الشركة، لكنه اضاف ان الشريك الاجنبي يمكنه، رغم الحصة الاقلية، ان يحصل على أكثر من ٤٩٪ من الارباح وفق اتفاق مع الشريك المحلي. وقال ان المستثمر الاجنبي الذي يختار صيغة (ال اس سي) للعمل من الامارات يمكنه ان يستفيد من الوصول إلى سائر اسواق البلاد وممارسة جميع النشاطات، باستثناء المصرفية والتأمينات، قي ظل غياب الضرائب، وعدم فرض حد ادنى من راس المال اللازم لانشاء الشركة، و يتمتع بامكانية تحويل امواله إلى الخارج. واضاف ان هناك ٣ انواع من الرخص الواجب الحصول عليها ليحق للشركة ممارسة اعمالها، وكل منها تستوجب شروطاً خاصة وهي رخص ممارسة النشاطات التجارية والصناعية والمهنية.

ضريبة القيمة المضافة

هي ضريبة غير مباشرة تفرض على السلع والخدمات وتدعى ايضاً ضريبة على الاستهلاك. وتحسب هذه الضريبة في كل مراحل انتقال السلعة ويدفعها عادة المستهلك النهائي. وتعتبر ضريبة القيمة المضافة الاكثر فعالية بين الضرائب اذا ان كلفتها منخفضة جداً، وهناك اليوم أكثر من ١٥٠ بلداً تعتمد هذه الضريبة، او ضريبة مشابهة على السلع والخدمات، وتتوفر هذه الضريبة حوالي ٢٠٪ من العائدات الضريبية العالمية. وفي تقديرات الامارات ان فرض ضريبة القيمة المضافة سيجلب لخزينة الدولة حوالي ١٢ مليار درهم سنوياً. وحتى الان ما زال من غير المؤكد اذا كان تطبيق هذه الضريبة سيشمل المناطق الحرة علماً ان بعض الشائعات تتحدث عن فرض ضريبة على السلع والخدمات المتاحة في هذه المناطق. وقد اوكلت إلى هيئة الضريبة الاتحادية مهمة ادارة مسألة الضريبة المضافة وتحصيلها. وهذه الهيئة مسؤولة عن تحصيل الضرائب في الامارات واتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل الضريبية المعقدة و الاشراف على اعمال التدقيق في الحسابات وادارة العقوبات. وتشتمل الضريبة القيمة المضافة عدداً من المجالات منها: السلع ونقل الملكية وحقوق استخدام الملك كملكية لشخص آخر، الخدمات وكل ما ليس سلعاً هو عرض خدمات.



فقد قالت السيدة دوتش انها حالياً موضع دراسة في وزارة الاقتصاد من اجل تقويم مدى تابسها وتوقيتها وتأثيراتها. وقالت انه يجري الحديث في شكل متزايد ، في الامارات وعدة دول في المنطقة مثل الكويت، عن احتمالات فرض ضرائب اخرى على تحويل المعاشات او ضريبة الدخل . وتطرقت إلى مسألة معرفة تأثير هذه الاجراءات الجديدة على ديناميكية الاعمال في الامارات وما اذا كان من المربح دائماً ممارسة الاعمال في هذا البلد وقالت ان ما يجري من تطورات على هذا الصعيد أمر لا بد منها ولا يمكن تفاديتها ، وختمت : عندما يتم تصنيف بلد من بين الدول المتقدمة يصبح محكوماً بانهاج منحى مختلف ووضعية تستوجب تبني المعايير الدولية التي تميز الدول المتقدمة. وأشارت إلى ان فرض ضريبة القيمة المضافة سيكون له تأثير ضعيف ومحدود على الاستثمارات في البلاد لافته في هذا الصدد إلى ان هناك دراسات تشير الى الاستثمارات قد تتخفي فقط بنسبة ٦٠٪ وان انعكاسها الفعلي على الناتج سيكون ٤٠٪.

وأنهت مداخلتها بالقول ان هذه الاجراءات الجديدة لن تكون مؤشراً على نهاية الامتيازات الضريبية التي تمثلها الامارات مذكورة بان تكاليف الحياة وأعباء اقامة الاعمال في هذا البلد كانت دائماً مرتفعة، لكنها رأت ان فرض هذا الاجراء الجديد سيؤثر على طريقة عمل الاقتصاد في هذه المنطقة على المدى الطويل وسط آفاق تشير إلى ان النشاط الاقتصادي مرشح لمزيد من القوتنة والضرائب والرسوم التي يتحمل ان تستجد دورياً حتى مقاربتها المتوسط المعمول به دولياً.

وتنل عروض الضيوفين جلسة نقاش تخللتها اسئلة واستفسارات تطرقت إلى العديد من الاوجه والآليات والإجراءات العملية للاستقرار للعمل في الامارات وفي الدول الخليجة بشكل عام أو طلب ايضاحات حول عدد من المسائل التي تناولها المحاضران.

من الناتج. وتطورت إلى اجواء النظام الضريبي في الامارات فاشارت إلى ان الدولة تكاد تكون خالية من الضرائب وقالت ان هناك رسوماً محلية قد اعلنت لكنها لم تصبح واقعاً ابداً مشيرة إلى ان هناك ضريبة على الشركات لكنها تعني فقط الشركات النفطية التي تملك امتيازات تنقيب وفروع المصارف الأجنبية. وتحدث عن وجود رسوم غير مرئية مثل الرسوم السياحية والرسوم البلدية ورسوم عقود الایجار والمخالفات وإدارة التفتيشات. وذكرت السيدة دوتش بالاعفاءات الضريبية في المناطق الحرة والاتفاقيات الضريبية بين فرنسا والإمارات الهدف إلى تفادي الازدواج الضريبي وأكدت ان الامارات هي من الدول التي تفرض اقل نسبة من الرسوم والضرائب في دول مجلس التعاون الخليجي.

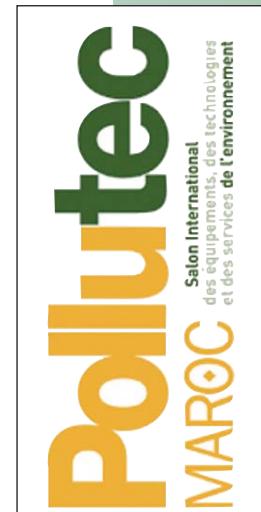
وانقلت إلى الوضاع الحالية التي تدفع السلطات نحو فرض رسوم وضرائب جديدة مشيرة إلى ان هذه السياسة تستند إلى توصيات صندوق النقد الدولي الذي يبحث على اتخاذ اجراءات من اجل مواجهة انعكاسات انخفاض اسعار النفط ومنها ضبط المعاشات والحد من نقل الاعباء إلى جهات ومؤسسات مرتبطة بالحكومة وفرض رسوم وضرائب متنوعة مثل ضريبة القيمة المضافة والضرائب على الدخل والشركات وعقود الایجار وتکاليف رسوم التسلیم والتحويلات المصرافية إلى الخارج، اضافة إلى تسهيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص والالغاء التدريجي للدعم. وكل هذه الاجراءات تهدف إلى بناء اقتصاد مستدام.

وذكرت المحاضرة بان الرسوم الجديدة قد وضعت على مستوى الدولة الاتحادية والامارات السبع مشيرة إلى ان تطبيق ضريبة القيمة المضافة بمعدل ٥٪ سيبداً مطلع يناير ٢٠١٨ في الامارات وستعتمد كل دول مجلس التعاون الخليجي قبل بداية ٢٠١٩. أما بالنسبة للضريبة على الشركات

**الغرفة التجارية العربية
الفرنسية بوابة العبور إلى
السوق التجارية
الفرنسية والعربية**

www.ccfranco-arabe.org

الغرفة تشارك في منتدى البيئة الدولي في المغرب



والمعروف ان ملتقى (بولوتيك المغرب) الاخير قد جمع حوالي ٤٠٠ زائر محترف ومهني جاءوا للقاء أكثر من ١٦٠ عارضا من المغرب ودول اخرى من ١٣ بلدا هي : المانيا، النمسا، بجييكا، الصين، اسبانيا، فرنسا، الهند، ايطاليا، اللوكسمبورغ، البرتغال، سويسرا، تونس، تركيا، ويعملون في قطاعات مختلفة (مياه، نفايات، هواء، طاقات، مكافحة التلوث الصناعي...)

ويتوقع ان يشارك في معرض هذا العام أكثر من ٢٥٠ عارضا وان يستقطب أكثر من ٦٠٠ زائر علما انه معرض مخصص لأصحاب المهن وأصحاب القرار في شؤون الابحاث عن حلول مبتكرة لمشاكل التلوث وطرق حماية البيئة.

وستشارك الغرفة التجارية العربية الفرنسية في هذه التظاهرة الهامة والكبرى ممثلة بشخص رئيسها السيد فرانس ان رينا الذي سيحضر الملتقى على راس وفد من رجال الاعمال ومدراء الشركات، الى جانب مدير العلاقات الخارجية في الغرفة السيد اريك هيلار وعدد من مسؤولي الغرفة، وسيساهم الجميع في اشغال اللقاء ونقاشاته. وتطلب الغرفة من الشركات الراغبة في المشاركة في بعض المغارب الاتصال بالسيد هيلار على الرقم :

Tél: 01 45 53 99 65

Mail: helard.eric@ccfranco-arabe.org

تحت رعاية العاهل المغربي محمد السادس، تستضيف مدينة الدار البيضاء بين الرابع والعشرين والسادس عشر من شهر اكتوبر ٢٠١٧ الملتقى الدولي المخصص للدفاع عن البيئة ومكافحة انعكاسات تغير المناخ والاحتباس الحراري. وستركز النسخة التاسعة من هذا اللقاء على الحلول الكفيلة بمواكبة الصناعيين المغاربة والمؤسسات الرسمية المغربية المحلية في مساعي اعداد وتنفيذ الحلول المتاحة لمعالجة التلوث، ليس فقط في المغرب بل ايضا في كل الدول الافريقية. كل هذه الدول مدعوة للانخراط في استراتيجيات الحد من تأثيرات الاحتباس الحراري في كل المجالات وخصوصا على مستوى معالجة مياه الصرف الصحي ومعالجة تلوث الهواء وانبعاث الروائح والنظافة الصناعية ونفايات المصانع ومعالجة الغاز والدخان وتجهيزات ومعدات تحسين معالجة النفايات.

ويعتبر موضوع تنمية الطاقات الجديدة من ابرز المواضيع التي تهم السلطات المغربية التي ترغب في رفع نسبة حصة الطاقات المتجددة في استهلاك الطاقة إلى ٤٢٪ في ٢٠٢٠ و ٥٢٪ في ٢٠٣٠. ولهذا الهدف تسعى المملكة إلى الاستفادة من الخبرات في قطاعات مختلفة: الهندسة المدنية وتقنيات الانتاج الجديدة والتزود بالمعدات والتجهيزات اللازمة.

لاستلام هذه النشرة بالبريد الالكتروني يرجى اكمال هذه القسمية وإرسالها الى العنوان التالي :

Chambre de Commerce Franco-Arabe
250 bis boulevard Saint Germain 75007 Paris
email: info@ccfranco-arabe.org

السيد السيدة الانثى

السيد

الشركة :

الاسم :

اسم العائلة :

الوظيفة :

البريد الالكتروني:

العنوان :

المدينة :

البلد :

رقم الهاتف :

مع رمز البلد :